زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من زارني وجبت له شفاعتي قال النووي اما حديث ابن عمر فرواه ابو بكر البزار والدار قطني والبيهقي باسنادين ضعيفين جدا يعني الاسناد الذي فيه عبد الله بن ابرهيم الغفاري والاسناد المتقدم الذي فيه موسى بن هلال العبدي ولقد صدق الشيخ ابو زكريا فيما قاله في الحديث واما هذا المعترض فانه خالف من قبله من اهل العلم واخذ يقوي موسى بن هلال ويرد على من ضعفه ثم اخذ يشير الى تقوية حديث الغفاري وجعله شاهدا لحديث العبدي فقال وعبد الله بن ابرهيم هو الغفاري يقال انه من ولد ابي ذر روى له ابو داود والترمذي ثم ذكر قول ابي داود فيه وقول عدي والبزار فيه ثم قال وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم روى له الترمذي وابن ماجة وضعفه جماعة وقال ابن عدي له احاديث حسانا وانه ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وانه ممن يكتب حديثه وصحح الحاكم حديثا من جهته سنذكره في التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم قال واذا كان المقصود من هذا الحديث تقوية الاول به وشهادته له ليضر ما قيل في هذين الرجلين اذ ليس مرجعا الى تهمة لذ ولا فسق وشاهد يحتمل في المتابعات والشواهد هذا كله كلام المعترض ولا يخفى ما فيه من الضعف والسقوط على اقل من له بصيرة واني لاتعجب منه كيف قلد الحاكم فيما صححه من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم الذي رواه في التوسل فيه قول آدم ولولا محمد ما خلقتك مع انه حديث غير صحيح والا ثابت بل هو حديث ضعيف الاسناد جدا وقد حكم عليه بعض الائمة بالوضع وليس اسناده من الحاكم الى عبد الرحمن بن زيد بصحيح بل هو معتمد على عبد الرحمن كما سنبينه ولو كان صحيحا الى عبد الرحمن لكان ضعيفا غير صحيح به لان عبد الرحمن في طريقه وقد اخطأ الحاكم في تصحيحه وتناقض تناقضا فاحشا كما عرف له ذلك في مواضع فانه قال في كتاب الضعفاء بعد ان ذكر عبد الرحمن هذا وقال ما حكيته عنه فيما تقدم انه روى عن ابيه احاديث موضوعة لا يخفى على من تاملها من اهل الصنعة ان الحمل فيها عليه قال في آخر هذا الكتاب فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم تدظهر عندي جرحهم لان الجرح لا يثبت الا ببينة فهم الذين ابان جرحهم لمن طلب به فان الجرح لا تحتمله تقليدا والذي سبق اختاره لطالب هذا الشان ان لا يكتب حديث واحد من هؤلاء الذين فالراوي لحديثهم داخل في قوله صلى الله عليه وسلم من حدث بحديث وهو يرى انه كذب فهو احد الكاذبين

الكاذبين هذا كلام الحاكم ابي عبد الله صاحب المستدرك وهو متضمن ان عبد الرحمن بن زيد قد ظهر له جرحه بالدليل وان الراوي لحديثه داخل في قوله صلى الله عليه وسلم من حدث بحديث وهو يرى انه كذب فهو احد الكاذبين ثم ان رحمه الله لما جمع المستدرك على الشيخين ذكر فيه من الاحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة جملة كثيرة وروى فيه لجماعة من المجروحين الذين ذكرهم في كتابه في الضعفا وذكر انه تبين له جرحهم وقد انكر عليه غير واحد من الائمة هذا الفعل وذكر بعضهم انه حصل له تغير وغفلة في اخر عمره فلذلك وقع فيه ما وقع وليس ذلك ببعيد ومن جملة ما خرجه في المستدرك حديث لعبد الرحمن بن زيد بن اسلم في التوسل قال بعد رواته هذا حديث صحيح الاسناد وهو اول حديث ذكره لعبد الرحمن بن زيد بن اسلم في هذا الكتاب فانظر الى ما وقع للحاكم في هذا الموضع من الخطاء العظيم والتناقض الفاحش ثم ان هذا المعترض المخذول عاد الى هذا الذي اخطا فيه الحاكم وتناقض فيه واعتمد عليه واخذ في التشنيع على من خالفه تقليد الحاكم والحديث المذكور لم يقف به تيمية عليه بهذا الاسناد ولا بلغه ان الحاكم صححه ولو بلغه ان الحاكم صححه لما قال ذلك يعني انه كذب والتعرض للجواب قال وكاني به ان بلغه بعد ذلك يطعن في ذلك عبد الرحمن بن زيد بن اسلم راوي الحديث ونحن قد اعتمدنا في تصحيحه على الحاكم وذكر قبل ذلك بقليل انه ما تبين له صحته فانظر رحمك الله الى هذا الجذلان البين والخطاء الفاحش كيف جاء هذا المعترض الى حديث غير صحيح ولا ثابت بل هو حديث موضوع فصححه واعتمد عليه وقلده في ذلك الحاكم مع ظهور خطائه وتناقضه ومع معرفة هذا المعترض بضعف راويه وجرحه واطلاعه على الكلام المشهور فيه واخذ مع هذا يشنع على من رد هذا الحديث المنكر ويقبله ويبالغ في تخطئته وتضليله ليس المقصود هنا الكلام على ضعف هذا الحديث ومناقشة المعترض على ما وقع منه من الكلام عليه بغير علم وانما اشرنا الى ذلك اشارة لما اخذ المعترض يقوي عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عند ذكر الحديث المروي عنه في الزيارة من الاحاديث الصحيحة المشهورة لم يكن فيه دليل على غير الزيارة على الوجه المشروع وقد علم ان الزيارة نوعان شرعية وغير شرعية فالشرعية لم يمنع منها شيخ الاسلام ولم ينه عنها في شيء من فتاويه ومؤلفاته ومناسكه بل كتبه مشحونة بذكرها ومن نسب اليه انه منع منها او نهى عنها او قال هي معصية بالاجماع مقطوع بها